جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

إتجاهات المحكمة الاتحادية العليا في تنظيم السلطة التشريعية في العراق

رسالة تقدم بها الطالب

حيدر عبد الهادي عبد الزهرة الخفاجي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

م.د. محمد علي محمد علي

2023 م

1445هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء: الآية 58

الاهداء

التي زرعتني في الحياة بذرة , وسقتني من دمها قطرة بعد قطرة.

من ايمانها قبس وصبرها عون.

أعز الناس الى قلبي وروحي.

إلى من تفيض حُباً وحناناً ونقاءً وعطراً .

التي لولاها لما وصلت الى هذه المرحلة من حياتي , امي الغالية..

والى والدي الذي فارقت روحه الحياة أثناء إعداد هذه الرسالة

الباحث

شكر وعرفان

الشكر والثناء لله عز وجل اولاً واخراً على نعمة الصبر والقدرة في اتمام هذا العمل فله الحمد على اتمام هذا العمل , اللهم أن شكرك نعمة , تستحق الشكر, فعلمني كيف اشكرك ,الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك , والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أتقدم بالشكر والعرفان إلى الدكتور محمد علي بحر العلوم , لتفضله بقبول الاشراف على رسالتي , وللتشجيع الذي أبداه من خلال ملحوظاته , وتوجيهاته السديدة , التي أثرت البحث، إضافة إلى إخلاصه المتواصل خلال مدة إعداده ، و أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف والأساتذة التدريسيين , لما بذلوه من جهود كبيرة لخدمة المسيرة العلمية.

وأتقدم بالشكر لكل من أتاح لي الفرصة بتحقيق هدفي في إكمال دراسة الماجستير , وساعدني بالمعلومة , وإثراء الثقافة القانونية , وأشكر كل من مَدّ لي يد العون , ولو بكلمة طيبة أو بدعوة صادقة , والله ولي التوفيق.

الباحث

المستخلص

لقد تناول بحثنا الموسوم (إتجاهات المحكمة الاتحادية العليا في تنظيم السلطة التشريعية في العراق) إحدى المسائل المهمة في مجال القانون الدستوري , لما تتمتع به المحكمة من اختصاصات دستورية وقانونية وامتداد اثر قراراتها إلى جميع مؤسسات الدولة وبوصفها الجهاز المسؤول عن صيانة الدستور وتفسير نصوصه والرقابة على دستورية القوانين , حيث تناول البحث التأصيل التاريخي لنشأة القضاء الدستوري في العراق , وذلك بتوضيح بداية ظهور القضاء الدستوري في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية , ثم البحث في دور المحكمة الاتحادية العليا في تنظيم السلطة التشريعية , وذلك من خلال عملية تشكيل السلطة التشريعية وممارسة اختصاصاتها , إذ تطرق البحث إلى كيفية قيام المحكمة بهذا الدور من خلال اختصاصها في تفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والاختصاصات الاخرى الممنوحة لها بموجب دستور جمهورية العراق لسنة 2005 , وما مدى مساهمتها في تشكيل مجلس النواب وممارسة اختصاصاته , وإلى أي حد نجحت المحكمة الاتحادية العليا في ذلك , وتضمنت الدراسة ما يعززها من أحكام القضاء الدستوري بخصوص تنظيم السلطة التشريعية , ثم ختمت هذه الدراسة بالاستنتاجات التي توصل إليها الباحث , التي سلمت القول بنجاح المحكمة الاتحادية العليا في تنظيم السلطة التشريعية من خلال إصدارها العديد من القرارات والاحكام القضائية , التي تنظم كيفية تشكيل هذه السلطة وممارسة اختصاصاتها بوصفها محكمة دستورية باشرت الرقابة على دستورية القوانين وتفسير نصوص الدستور في ظروف طارئة وغير طبيعية.

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	المقدمة	1
2	المبحث التمهيدي: التأصيل التاريخي لنشأة القضاء الدستوري في العراق	7
3	المطلب الاول: التنظيم القانوني للقضاء الدستوري في العراق 1925-2003	8
4	الفرع الأول: الرقابة القضائية في الدستور الملكي عام 1925	8
5	الفرع الثاني: الرقابة القضائية في دستور جمهورية العراق لعام 1968	12
6	المطلب الثاني: التنظيم القانوني للقضاء الدستوري في العراق بعد عام 2003	16
7	الفرع الأول: الرقابة القضائية في قانون إدارة الدولة العراقية عام 2004	16
8	الفرع الثاني: الرقابة القضائية في دستور عام 2005	20
9	الفصل الأول: دور المحكمة الاتحادية العليا في تشكيل مجلس النواب واجراءات عمله	25
10	المبحث الأول: دور المحكمة الاتحادية العليا في تشكيل مجلس النواب	26
11	المطلب الأول: دور المحكمة الاتحادية العليا في المصادقة على نتائج	27

	الانتخابات العامة	
12	الفرع الأول: ماهية التصديق	27
13	الفرع الثاني: اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في المصادقة على نتائج الانتخابات العامة	29
14	المطلب الثاني: دور المحكمة الاتحادية العليا في الفصل في صحة العضوية النيابية	34
15	الفرع الأول: ماهية العضوية النيابية	35
16	الفرع الثاني : اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بالفصل في صحة العضوية النيابية	38
17	المبحث الثاني : دور المحكمة الاتحادية العليا في اجراءات عمل مجلس النواب	43
18	المطلب الأول: دور المحكمة الاتحادية العليا في تحديد آليات انعقاد مجلس النواب وحله	44
19	الفرع الأول: دور المحكمة الاتحادية العليا في تحديد آلية انعقاد مجلس النواب	45
20	الفرع الثاني: دور المحكمة الاتحادية العليا في حل مجلس النواب	53

21	المطلب الثاني : دور المحكمة الاتحادية العليا في تحديد آليات التصويت في مجلس النواب	58
22	الفرع الأول: ماهية النصاب القانوني للانعقاد ودور المحكمة الاتحادية العليا في تحديده	59
23	الفرع الثاني : اغلبية التصويت ودور المحكمة الاتحادية العليا في تحديدها	64
24	الفصل الثاني: دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب لاختصاصاته	72
25	المبحث الأول: دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب لاختصاصاته التشريعية	73
26	المطلب الأول: ماهية الاختصاص التشريعي	74
27	الفرع الأول: تعريف الاختصاص التشريعي	75
28	الفرع الثاني: صور الاختصاص التشريعي واهميته	77
29	المطلب الثاني : دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب لاختصاصه في اقتراح القوانين	80
30	الفرع الأول : ماهية الاقتراح	81
31	الفرع الثاني : دور المحكمة الاتحادية العليا في اقتراح القوانين	88

32	المبحث الثاني : دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب لاختصاصاته الرقابية والتنفيذية	95
33	المطلب الأول : دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب لاختصاصاته الرقابية	96
34	الفرع الأول : دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب اختصاصه في الرقابة على السلطة التنفيذية	97
35	الفرع الثاني : دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب اختصاصه في الرقابة على الهيئات المستقلة	110
36	المطلب الثاني : دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب لاختصاصاته التنفيذية	121
37	الفرع الأول: دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب اختصاصه في تشكيل السلطة التنفيذية	122
38	الفرع الثاني : دور المحكمة الاتحادية العليا في ممارسة مجلس النواب اختصاصه في تعيين كبار الموظفين والقضاة في الدولة	133
39	الخاتمة	140
40	المصادر	144